No. 3942 | الجمعة | 27 شعبان 1442 هـ | 9 أبريل 2021 م | السنة الرابعة عشرة | Alsabah Media | www.alsabahpress.com

وسط تحسن ملحوظ في مستويات التداول

مؤشرات البورصة تحافظ على ارتفاعها..و«العام» يصعد 58.8 نقطة

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الخميس على ارتفاع مؤشر السوق العام 58ر8 نقطة ليبلغ مستوى 5926ر08 نقطة بنسبة صعود بلغت 1 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 358ر7 مليون سهم تمت عبر 13394 صفقة نقدية بقيمة 57ر8 مليون دينار (نحو 184ر9 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 27ر3 نقطة ليبلغ مستوى 4772ر62 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر58 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 259ر5 مليون سهم تمت عبر 8112 صفقة نقدية بقيمة 22ر2 مليون دينار (نحو 71ر04 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الأول 73ر08 نقطة ليبلغ مستوى 6504ر39 نقطة بنسبة صعود بلغت 1ر14 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 99ر2 مليون سهم تمت عبر 5282 صفقة بقيمة 35ر6 مليون دينار (نحو 113ر9 مليون دولار). وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو 30ر8 نقطة ليبلغ مستوى 4969ر31 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر63 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 183ر10 مليون سهم تمت عبر 5105 صفقة نقدية بقيمة 17ر2 مليون دينار (نحو 55ر04 مليون دولار).

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعاهي (الديرة) و(سنام) و(اعيان ع) و(استهلاكية) أما شركات (بيتك) و(وطني) و(أعيان) و(أهلي متحد) فكانت الأكثر تداولا من حيث القيمة في حين كانت شركات (السورية) و(أهلية ت) و(أولى تكافل) و(فنادق) الأكثر انخفاضا.

وواصلت بورصة الكويت ارتفاعها للأسبوع الثاني على التوالي، وسط تحسن ملحوظ في مستويات التداول بالتزامن مع الإعلان عن تقليص فترة الحظر الجزئي داخل البلاد مع استمرار التدابير الاحترازية.

وسجل مؤشر السوق الأول أكبر وتيرة ارتفاع خلال الأسبوع بنحو 2.09 % بإقفاله عند مستوى 6504.39 نقطة بمكاسب بلغت 133.17 نقطة، مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 6371.22 نقطة.

جلسة خضراء للبورصة

كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 1.53 % عند مستوى 4772.62 نقطة، مقابل 4700.88 نقطة إقفال الأسبوع الماضي، بمكاسب بلغت 71.74 نقطة.

وصعد كذلك مؤشر "رئيسي 50" بواقع 1.60 % عند مستوى 4969.31 نقطة رابحاً 78.34 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند مستوى 4890.97 نقطة.

وجاءت المحصلة الإجمالية الأسبوعية للمؤشر العام مرتفعة 1.96 % عند مستوى 5926.08 نقطة رابحاً نحو 113.64 نقطة مقارنة بإقفال الأسبوع الماضي عند 5812.44 نقطة.

السيولة ترتفع 14.6 %

على مستوى الأسبوع بالكامل، ارتفعت سيولة بورصة الكويت 14.6 %، لتصل إلى 220.06 مليون دينار، مقارنة مع 191.95 مليون دينار في الأسبوع السابق.

كما قفزت أحجام التداول الأسبوعية بنحو أكبر نسبته 50.9 %، لتصل إلى 1.558 مليار سهم، مقابل 1.032 مليار سهم في الأسبوع الماضي.

وبلغ عدد الصفقات الإجمالية خلال الأسبوع 57.450 ألف صفقة، بالمقارنة مع 44.713 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بزيادة نسبتها 28.5 %.

المكاسب السوقية خلال الأسبوع تقدر بـ 662 مليون دينار بنسبة نمو 1.96 في المئة

662 مليون دينار مكاسب سوقية للبورصة

بنهاية الأسبوع، بلغت القيمة السوقية للبورصة الكويتية 34.495 مليار دينار (114.48 مليار دولار)، مقارنة مع 33.833 مليار دينار (112.29 مليار دولار) في الأسبوع الماضي.

وبلغت المكاسب السوقية للبورصة الكويتية خلال الأسبوع نحو 662 مليون دينار (2ر20 مليار دولار)، شكلت نمواً أسبوعياً بنسبة 1.96 %.

على الصعيد السنوي، ارتفعت القيمة السوقية للبورصة 7.06 %، بمكاسب تُقدر بحوالي 2.275 مليار دينار (7.55 مليار دولار)، حيث بلغت تلك القيمة بنهاية العام الماضي 32.220 مليار دينار (106.93 مليار دولار).

تتمثل في الرهن وقانون «8» واتجاه الأسعار

الأيوب: قيود تشريعية خاطئة تُعيق انتعاش وتطور السوق العقاري الكويتي

قال الخبير العقاري والمدير العام في شركة سلم العقارية الدولية سعود عبدالعزيز أحمد الأيوب أن السوق العقاري المحلي، يمتلك أدوات الانتعاش، والتطور ليصبح أكثر انتعاشا خليجيا، الا أن القيود التشريعية الخاطئة تُعيق هذا التطور والانتعاش، وتتمثل هذه القيود في:

- قانون الرهن العقار السكني، (بالاخص تملك عقار السكن الاول)، والذي أدى إلى حرمان البنوك المحلية من فرصة تقديم خدماتها التمويلية للراغبين بشراء السكن الخاص، وبالرغم من أن الحكومة ملزمة عن طريق بنك الائتمان بمنح قروض طويلة الاجل للمواطنين، لفترات تبدأ من 20 الى 70 سنة الا ان ذلك لا يعطي لشريحة الطبقه المتوسطة المجال لشراء منزل العمر على نفقتهم الخاصه، بل يكتفون فقط بالحصول على 70 الف دينار، بالاضافة الى الحصول على مواد البناء المدعومة مثل الحديد والأسمنت وغيرها، الا أنه ونظرا لوضعية القانون الحالي في تمويل العقار السكني يضطر المواطن ان يعتمد مجبرا على الحكومه من التمويل الى الارض.
- تشريع قانون 8 لسنة 2008 والذي إلى أدى الى المضاربات في التملك السكني، وارتفاع الاسعار فهذا القانون منذ تشريعه قبل 13 عاما، لم يحقق النتائج المرجوة منه، وتعد هذه الفترة ٢٠٠٨ ،هي البداية الحقيقية لأزمة العقار، في البلاد، وخصوصا القطاع السكني.
- اتجاه الاسعار في الصعود الحاد او الهبوط الحاد، وعدم توافر الاتجاه الصعودي المعتدل تدريجيا، الذي يعتبر حافزا جيدا لتملك العقار السكني للطبقة الوسطى في المجتمع، علما بأن السوق الكويتي الصحي مبني على عاتق الطبقة الوسطى في المجتمع.
- عدم وجود آليات في الكويت تمنع الشركات المطورة للعقار السكني بالتجارة في بيع الاراضي السكنيه، مثل بعض دول الخليج ،ومنها المملكة العربية السعودية فهناك آلية تفرض على الشركات المطورة للمنازل عدم المتاجرة في الاراضي السكنية، فعلى الشركه المطورة بناء جميع الأراضي التي تم شراءه لغرض التطوير خلال فترة تتراوح ما بين سنتين لثلاث سنوات، لتطوير العقار، والا سيتم بيع العقار في مزاد.

القطاع يشكل محوراً مهماً وحيوياً في دفع عجلة الاقتصاد بالبلاد

لابد من إعادة النظر في قانون 8 بعدما أدى إلى خلل في التركيبة السكانية

سعود عبدالعزيز الأيوب

وأكد الايوب على أن قانون 8 أثبت "فشله" في تثبيت الاسعار منذ اقراره، وعدم معالجته تضخم الاسعار، فمثلا كان سعر البيت قبل صدور القانون 155 الف دينار، للشارع الواحد، و170 الف دينار للزاوية، أما حاليا فتجاوز السعر 600 الف دينار، متسائلا: أين هم مشرعي قانون 8 لسنة 2008 ؟ الذين كانوا يتباهون بهذا التشريع، وأنه سيؤتي ثماره عندما يتم تطبيقه، وسيعمل على تخفيض الاسعار الا انه اثبت العكس.

وأشار الايوب إلى أن إلغاء القانون سيبقى مطلباً ملحاً رغم التجاهل، لأن فيه ظلما وضررا على المواطن الكويتي وشركات التطوير العقاري الكويتية والاقتصاد الكويتي بشكل عام، لافتا إلى أن ذلك القانون أدى الى خروج شركات التطوير العقاري في استثماراتها الى الاسواق الخارجية، ما ادى الى شح في عمليات التطوير السكني محلياً، الذي ما زلنا نعاني منه حتى الان.

واضاف الايوب ان شركات التطوير العقاري لعبت دورا محوريا في تطوير مناطق سكنية كاملة، مجددا مطالبته بالعمل على إعادة شركات التطوير العقاري التي خرجت من الكويت بسبب القانون رقم 8 ، موضحا أنه من المتعارف عليه ان النشاط العقاري يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتمويل، مما يدعو إلى ضرورة إيجاد حل جذري من خلال سن القوانين، والضوابط لكل من قانون التملك العقاري، وقوانين التمويل العقاري معاً في آن واحد.

وتساءل الأيوب كيف سيتمكن المواطن الكويتي متوسط الدخل من تملك سكن مناسب له ولأسرته؟ ، بدون الحصول على تمويل من الجهات التمويلية المختلفة كما كان معمولاً به في السابق، منتقدا حظر القانون تملك الشركات الكويتية التي تعمل في مجال التطوير العقاري للأراضي، مؤكداً في ذات الوقت على أن هذا القانون لم يفرق بين شركة مطورة، وأخرى مضاربة، مضيفاً أن العديد من المناطق السكنية الجديدة نسبياً لم يتطور إلا بسواعد وقدرات القطاع الخاص الكويتي، ولعل أكبر مثال على ذلك منطقة جنوب السرة والزهراء والصديق والعقيلة والمنقف وشرق القرين ، وغيرها الكثير.

واعرب الايوب عن استغرابه من موقف الحكومة وعدم مبالاتها رغم أن الموردين العقاريين قاموا ببناء أكثر من ٣٠٠ ألف قسيمة وساهم ذلك في حل المشكلة الاسكانية ومع صدور القانون منذ اكثر من 13 عاما أصبح العبء الاكبر على الدولة في توفير السكن مما زاد الطلبات من 100 ألف إلى 120 الف طلب سنويا.

واكد الايوب على أن القطاع العقاري في الكويت يشكل محورا مهما وحيويا في دفع عجلة الاقتصاد، لاسيما القطاع السكني الذي يمثل معظم انشطة سوق العقارات المحلية، لذلك لابد من إعادة النظر في القانون المذكور الذي أدى إلى خلل في التركيبة السكانية ودخول أعداد كبيرة سنويا في سن الزواج والرغبة في تكوين أسرة جديدة في مسكن مستقل عن العائلة و لان المواطن الكويتي لديه عزة نفس فإنه يتوجب على الحكومه فتح المجال أمام المواطن بعدم الاتكال عليها اتكالا كليا لتملك منزل العمر بل يجب العمل على إعادة النظر في القوانين المضره لبناء منزل العمر للشعب الكويتي فالمنزل هو أساس كيان كل عوائل الكويت.

«أسواق المال» تصدر قرارات تأديبية ضد 4 شركات

أعلنت هيئة أسواق المال الكويتية، أمس الخميس، صدور قرار مجلس التأديب ضد 4 شركات في مخالفات مقيدة، وفق بيان.

وأوضحت أنه صدر قرار مجلس التأديب ضد شركة المدينة للتمويل والاستثمار بتغريمها ألف دينار لمخالفتيها.

وشملت المخالفة الأولى أنه ثبت للهيئة بشكل قاطع عدم التزام الشركة بأحكام عقد المحفظة الاستثمارية رقم (111476) المدارة من قبلها، حيث تبين بأن الصفقة المنفذة بتاريخ 9 نوفمبر 2020 على سهم شركة البريق القابضة.

ولفتت إلى أنه صدر بموجب ذلك أمر كتابي من العميل (شركة الماسة البيضاء لبيع وشراء الأراضي والعقارات لحساب الشركة) المؤرخ في 4 نوفمبر من نفس العام، ببيع عدد من الأسهم بقيمة 200 ألف دينار بالسرعة الممكنة وفقاً لأي سعر متاح في البورصة.

أما المخالفة الثانية، تضمنت أنه تبين للهيئة بشكل قاطع بأن الجهاز الإداري المسجل لديها والقائم بإدارة المحافظ الاستثمارية جميعهم قائمين بإدارة المحافظ الاستثمارية التي تكون شكل آلية إدارتها بإدارة الشركة، مما يوقع الشركة في مخالفة عدم الفصل.

وبشأن شركة أم القيوين للاستثمارات العامة فلن تلتزم بتزويد الهيئة بطلباتها المتعلقة بالمتطلبات الخاصة بدراسة البيانات المالية للسنة المنتهية لعام 2019، والنصف الأول من 2020. وتبعا لذلك قرر مجلس التأديب تغريم الشركة المخالفة مبلغ ألف دينار على أن تتجدد الغرامة شهرياً اعتباراً من 30 مايو/أيار 2021؛ ولحين تصويب المخالفة لتخلفها عن تقديم طلبات هيئة أسواق المال الخاصة بدراسة البيانات المالية.

وكشف مجلس التأديب ارتكاب شركة كاب كورب للاستثمار مخالفتين تقرر على إثرهما تغريمها بنحو ألفي دينار لكل مخالفة، والمخالفة الأولى تتعلق بعدم التزامها بإلغاء تسجيل مجلس إدارتها المستقيل في الجمعية العامة العادية للشركة عن السنة المالية المنتهية 2018. وشملت المخالفة الثانية عدم التزامها بتزويد الهيئة بشهادة لمن يهمه الأمر النهائية الصادرة من وزارة التجارة والصناعة لأعضاء مجلس الإدارة الذين تم انتخابهم بتاريخ 25 سبتمبر 2019، وعدم تسجيلهم عن طريق تقديم طلبات تعديل بيانات أعضاء مجلس الإدارة من خلال بوابة الهيئة الإلكترونية. والشركة الرابعة التي أعلنت الهيئة صدور قرار مخالفه ضدها بألف دينار عن كل مخالفة هي أزيان كابيتال، لعدم قيامها بمراقبة أحد المخاطر التي تم تحديدها من خلال دراسة تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالشركة وهي المخاطر المرتبطة بالعملاء. وأشارت الدراسة سالفة الذكر إلى وجود نظام لمراقبة عمليات العملاء، ولم يثبت للهيئة ما يفيد وجود هذا النظام، كما لم تقم بتحديد عميلها صالح حسن العفالق بأنه من فئة المعرضين سياسياً، على الرغم من شغله لعدة مناصب سياسية وذلك بحسب ما ورد في النتائج المتحصلة من النظام الآلي المتبع لدى الشركة.

مساهمو "التسهيلات التجارية" يقرون التوزيعات النقدية عن 2020

أقرت عمومية شركة التسهيلات التجارية في اجتماعها الذي انعقد أمس الخميس، توصية مجلس الإدارة بخصوص توزيعات الأرباح المقترحة عن العام الماضي (2020).

وقالت "تسهيلات" في بيان للبورصة الكويتية أمس، إن العمومية أقرت توصية المجلس توزيع أرباح نقدية عن عام 2020 بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم بواقع 10 فلوس لكل سهم، بقيمة إجمالية تُقدر بنحو 5.08 مليون دينار.

وأوضحت الشركة أن الأرباح تستحق للمساهمين المُقيدين بسجلات الشركة كما في تاريخ الاستحقاق في 2 مايو 2021، على أن يتم توزيع الأرباح بتاريخ 9 من ذات الشهر.

كما أقرت عمومية الشركة الموافقة على عدم توزيع مكافأة لأعضاء مجلس إدارة الشركة عن السنة المالية الماضية المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

كانت الشركة تحولت للخسارة في العام الماضي بقيمة 650 ألف دينار، مقابل أرباح عام 2019 البالغة 13.181 مليون دينار.